

## الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع

لم يصح .

نعم لو قال وكتلتك في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح كما بحثه بعض المتأخرين وعليه العمل .  
وشرط في الصيغة من موكل ولو بنائبه ما يشعر برضاه كوكلتك في كذا أو بع كذا كسائر  
العقود والأول إيجاب والثاني قائم مقامه .

أما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظا أو نحوه إلحاقا للتوكيل بالإباحة أما قبوله معنى وهو  
عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت .

ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس ويصح توقيت الوكالة نحو وكتلتك في كذا إلى رجب  
وتعليق التصرف نحو وكتلتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يجيء رمضان لا تعليق الوكالة نحو  
إذا جاء شعبان فقد وكتلتك في كذا .

فلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للإذن فيه .

القول في الوكالة عقد جائز ( و ) الوكالة ولو بجعل غير لازمة من جانب الموكل والوكيل  
فيجوز ( لكل واحد منهما فسخها متى شاء ) ولو بعد التصرف سواء تعلق بها حق ثالث كبيع  
المرهون أم لا ( وتنفسخ ) حكما ( يموت أحدهما ) ويجنونه وبإغمائه وشرعا بعزل أحدهما بأن  
يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل سواء أكان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو أبطلتها  
أو رفعتها وبتعمده إنكارها بلا غرض له فيه بخلاف إنكاره لها نسيانا أو لغرض كإخفائها من  
طالب ويطرو رق وحجر كحجر سفه أو فلس عما لا ينفذ ممن اتصف بها ويفسقه فيما فيه العدالة  
شرط كوكالة النكاح والوصايا وبزوال ملك موكل عن محل التصرف أو منفعته كبيع ووقف لزوال  
الولاية وإيجار ما وكل في بيعه ومثله تزويجه ورهنه مع قبض لإشعارها بالندم عن التصرف  
بخلاف نحو العرض على البيع .

القول في ضمان الوكيل ( والوكيل ) ولو بجعل ( أمين فيما يقبضه ) لموكله ( وفيما يصرفه  
( من مال موكله عنه ) ( ولا يضمن ) ما تلف في يده من مال موكله .

( إلا بالتفريط ) في حقه كسائر الأماناء .

تنبيه لو عبر بالتعدي لكان أولى لأنه يلزم من التعدي التفريط ولا عكس لاحتمال نسيان  
ونحوه .

ويصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لأنه ائتمنه بخلاف دعوى الرد على غير  
الموكل كرسوله .

وإذا تعدى كأن ركب الدابة أو لبس الثوب تعديا ضمن كسائر الأماناء ولا ينعزل لأن الوكالة

إذن في التصرف والأمانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الإذن بخلاف الوديعة فإنها محص ائتمان فإذا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع عليه يعيب عاد الضمان .

القول في تصرف الوكيل ( ولا يجوز ) للوكيل ( أن يبيع ويشترى ) بالوكالة المطلقة ( إلا بثلاثة شرائط ) الأول أن يعقد ( بثمن المثل ) إذا لم يجد